

بيان موقف



المساواة بين الجنسين في البرلمانات والفساد السياسي

توصلت آخر الأبحاث حول النوع الاجتماعي والفساد السياسي الى دحض المقولة التي تعتبر أن ارتفاع عدد النساء المُنتخبات في مناصب سياسية يقلص الفساد السياسي¹.

فالواقع ينطوي على اختلافات وليس بالتالي أبيضاً أو أسوداً ولا يُعتبر مجرد "لعبة أرقام". فالسياق الاجتماعي والمؤسسي الأوسع الذي يعمل فيه السياسيون، رجالاً ونساءً، يحدّد ويرسم بصورة عميقة وغير متماثلة العلاقة بين النوع الاجتماعي والفساد في السياسة العالمية².

في الواقع،.... "إن النساء أقل عرضة للفساد في الديمقراطيات غير أنهنّ معرضات للفساد، تماماً كالرجل، في المجتمعات الاستبدادية"³.

ونتيجةً لذلك، لن يؤدي ارتفاع عدد النساء في البرلمان الى تقليص الفساد إلا إذا ما كان للبلد المعني أنظمة صلبة للحفاظ على الديمقراطية ولتنفيذ قوانين مكافحة الفساد. ولكن، في غياب هكذا أنظمة، من غير المحتمل أن يفضي تغيّر في تركيبة البرلمان من حيث النوع الاجتماعي الى أي تأثير على مستويات الفساد الوطني.

توصلت شبكة النساء في البرلمان، التابعة للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، الى استنتاج مفاده أن محاربة الفساد يفترض من البلدان تشجيع المرأة على المشاركة بصورة أكبر في السياسة بالتزامن مع اتخاذ تدابير من أجل تعزيز الشفافية السياسية المؤسسية وتعزيز الرقابة البرلمانية وتنفيذ عقوبات أشدّ في حالات الفساد.

دراسة حالة: تمثيل قياسي للمرأة في البرلمان الرواندي ومحاربة الفساد

رواندا هي البلد الوحيد في العالم حيث تشكّل النساء في البرلمان الأغلبية المطلقة. ففي العام 2013، كان 63,8% من البرلمانيين في رواندا من النساء⁴. ويعود الأمر جزئياً إلى الجهود الحثيثة التي بذلها الروانديون من أجل زيادة مشاركة المرأة في حقل السياسة، من خلال استحداث نظام الكوتا لتخصيص مقاعد للنساء وتكريس نظام الكوتا في التشريع.

يشير الاتحاد البرلماني الدولي إلى أن 17,1% من البرلمانيين في رواندا كانوا من النساء في العام 1997، مقابل 25,7% في العام 2002، و48,8% في العام 2003 عندما تمّ اعتماد نظام الكوتا النسائية. وفي العام 2008، ارتفعت النسبة مجدداً لتصل إلى 56%.

في الوقت نفسه، عمدت رواندا إلى تعزيز آليات الرقابة البرلمانية. وفي نيسان/أبريل 2011، أنشأ البرلمان الرواندي لجنة جديدة للحسابات العامة للوقوف على سوء استخدام الأموال داخل المؤسسات العامة ورفع تقارير بهذا الشأن. ولم تكن هيئة برلمانية تضطلع بمسؤولية من هذا النوع موجودة في السابق، على الرغم من توقّر أدلة عن الهدر المستمرّ للأموال العامة.

في العام 2013، نشرت لجنة الحسابات العامة تقريرها عن المالية العامة، ونقلت فيه أن 9,7 مليار فرنك رواندي (أي 16,3 مليون دولار) قد هُدرت في 2009-2010 نتيجةً لفشل عمليات حكومية. ورفعت اللجنة توصياتها بشأن الإصلاحات الحكومية المطلوبة. وأوصت البرلمان بالتحرك من أجل التصديّ للمشاكل التي تعترّي إدارة الأموال العامة⁵.

وفي الوقت نفسه، عملت رواندا على تحسين ترتيبها على مؤشر مدركات الفساد. وقد بدأت المسيرة من خلال إدراجها في تحليل المؤشر في العام 2005. وخلال السنوات التسع الأخيرة، حسّنت رواندا ترتيبها بـ 23 نقطة، وهو رقم أعلى بكثير من التحسين الذي بلغ 8 نقاط من حول العالم بين عامي 2003 و2013. ففي العام 2013، سجّلت رواندا 53 نقطة على المؤشر واحتلت المرتبة التاسعة والأربعين من بين الدول الأقلّ فساداً من أصل 177 بلداً جرى مسحها.

وعلى الرغم من أن هذا الترتيب قابل للتحسين، غير أن رواندا سجّلت انخفاضاً هاماً في الفساد، ارتبط بوضوح بزيادة مشاركة المرأة في السياسة، في سياق يتّسم بتحسين أنظمة الرقابة البرلمانية.

1. Nawaz, Farzana, "State of Research on Gender and Corruption" U4 Anti-Corruption Resource Centre, <http://www.u4.no/publications/state-of-research-on-gender-and-corruption>, June 2009
2. Esarey, Justin & Chirillo, Gina "Fairer Sex or Purity Myth? Corruption, Gender and Institutional Context." <http://jee3.web.rice.edu/corruption.pdf>, September 2013
3. Ibid & Sung, Hung-En, "Fairer Sex or Fairer System? Gender and Corruption Revisited", Social Forces 82: Dec 2003
4. Irene Ndungu, Institute for Security Studies, 'Rwanda. Does the Dominance of Women in Rwanda's Parliament Signify Real Change'. <http://www.issafrica.org/iss-today/does-the-dominance-of-women-in-rwandas-parliament-signify-real-change>, 12 November 2013
5. البنك الدولي "تعزيز الرقابة البرلمانية على الموازنة العامة في إفريقيا"، http://www.ago-ra-parl.org/sites/default/files/ament20case_12june2028129.pdf WBI Social Accountability Practice 2013

حقائق وأرقام حول غسل الأموال

• وفقاً لهيئة الأمم المتحدة للمرأة:

- 20.9 في المائة فقط من البرلمانيين المحليين هم من الإناث حتى 1 تموز/ يوليو 2013، مع زيادة بطيئة بنسبة 11.6 في المائة عن العام 1995
- وعلى الصعيد العالمي، هناك 73 دولة تشكل فيها النساء أقل من 10 في المائة من البرلمانيين في مجالس الشعب ومجالس الشيوخ، وذلك بدءاً من تموز/ يوليو 2013
- وفقاً للأمم المتحدة، في العام 2013 17 دولة ترأست فيها النساء منصب رئاسة الحكومة، رئاسة الدولة، أو الاثنین معاً، وهو ضعف الرقم الذي كان عليه في عام 2005.
- وقد وجد الاتحاد البرلماني الدولي أن التحيز والمفاهيم الثقافية عن دور المرأة، إلى جانب نقص الموارد المالية، يعيق كثيراً وصول المرأة إلى الحياة السياسية.

الموارد الموصى بها:

- <http://www.ipu.org/wmn-e/world.htm>
- <http://www.unwomen.org/en/what-we-do/leadership-and-political-participation/facts-and-figures>
- <http://www.undp.org/content/dam/undp/library/corporate/fast-facts/english/FF-Gender-and-Democratic-Governance.pdf>

تحليل للثغرات على مدى 10 سنوات: العلاقة بين الفساد والبرلمانيات

أظهر تحليل لنسبة النساء المنتخبات في البرلمانات الوطنية والنتائج الوطنية لمؤشر مدركات الفساد الذي وضعته منظمة الشفافية الدولية، على مدى عشر سنوات، أنه ما من علاقة عبر العالم بين التغيرات في تركيبة النوع الاجتماعي في البرلمان والتغيرات في الفساد السياسي.

ولكن، إن أمكن تقسيم دول العالم الى فئات، فيمكن التوصل الى بعض الاستنتاجات التي تتعلق بالديمقراطيات التي تتمتع برقابة برلمانية قوية والبلدان التي لديها رقابة برلمانية ضعيفة. ويمكن مثلاً التوقف عند أمثلة البلدان العربية مقارنةً بالبلدان الاسكندنافية للخروج ببعض الخلاصات.

كانت البلدان في المنطقة العربية تضمّ في برلماناتها في العام 2003 نسبة متوسطة تبلغ 5,68% من النساء، وهي أدنى النسب في العالم. وفي العام 2013، ارتفعت هذه النسبة بصورة هامة لتبلغ 13,62% غير أنها ما زالت الأدنى في العالم.

وكما أظهرت ثورات الربيع العربي، فقد خضع العديد من البلدان في المنطقة العربية لحكم ديكاتاتور أو لحكم الأقلية، فكانت الرقابة البرلمانية فيها بالتالي ضعيفة. وكشف إسقاط الأنظمة السلطوية في مصر وليبيا وتونس عن حالات واسعة من الفساد السياسي تسبب بها تركيز السلطة غير الديمقراطي في أيادي مجموعة قليلة وأنظمة برلمانية تفتقر الى سلطة حقيقية.

وبشكل عام، استمرت البلدان العربية في تسجيل نتائج ضعيفة على مؤشر مدركات الفساد، لا سيما 41,3 نقطة في العام 2003 و38,9 في العام 2013.

في المقابل، بلغت نسبة النساء المتوسطة في برلمانات دول الشمال الأوروبي 27,68% في العام 2003 و32,47 في العام 2013.

ولطالما اعتُبرت بلدان مثل الدانمارك وفنلندا والنرويج والسويد معاقل للديمقراطية البرلمانية تتمتع بهيئات رقابة مالية فعليّة.

وبشكل عام، سجّلت البلدان الاسكندنافية 71 نقطة على مؤشر مدركات الفساد في العام 2003 مقابل 72,3 في العام 2013، واحتلت بالتالي أعلى ترتيب في العالم.

إذا ما عدنا الى البلدان العربية، نلاحظ أن الارتفاع الهام في نسبة البرلمانيات، في سياق رقابة ضعيفة، لم يرتبط بأي انخفاض في مستويات الفساد. أما في البلدان الاسكندنافية، فإن الارتفاع المتواضع في نسبة البرلمانيات، في سياق رقابة قوية، ارتبط بانخفاض متواضع في الفساد.

أنشأت المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد شبكة النساء في البرلمان في العام 2013. يمكن كل أعضاء المنظمة المهتمين، رجالاً ونساءً، الانضمام الى عمل الشبكة وأنشطتها.

أعضاء شبكة النساء في البرلمان

بيا كاييتانون

رئيسة الشبكة، الفلبين، عضو مجلس شيوخ

دنيا عزيز

نائب رئيسة الشبكة، باكستان، عضو سابق في الجمعية الوطنية

روزماري سينيندي

نائب رئيسة الشبكة، أوغندا، برلمانية

أعدت ورقة الموقف هذه الأمانة العالمية لمنظمة البرلمانيين ضد الفساد. يقر التحالف البرلماني العالمي للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد بالمساهمات الفكرية للفييا بلسيا Livia Belcea و آكاش ماهاراج Priya Sood و برييا سود Akaash Maharaj و جهودهم المبذولة في مجال الأبحاث.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال برييا سود على العنوان التالي: priya.sood@gopacnetwork.org

التوصيات

تطلب شبكة النساء في البرلمان التابعة للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد من فروعنا الوطنية القيام بما يلي:

1. زيادة مشاركة المرأة في السياسة والبرلمان، كجزء لا يتجزأ من جهودها الواسعة الآيلة الى محاربة الفساد من خلال:

- دعم الحملات الإعلامية التي تركز على ضرورة مشاركة المرأة في الحياة السياسية وأهميتها
- مراجعة دساتير أحزابها السياسية وسياساتها وعملياتها من أجل القضاء على أي تمييز ناشط ضد المرأة وأي قبول سلبي بالتمييز ضد المرأة
- الحرص على اتخاذ تدابير تمنح كلاً من الرجال والنساء المؤهلين فرصاً متساوية للانضمام الى هيئات اتخاذ القرارات على كل المستويات في هيكلية أحزابها السياسية، على الصعيد المحلي والاقليمي والوطني
- إنشاء فرع للمرأة في أحزابها السياسية يشكّل منتدى لمناقشة التحديات التي تواجهها المرأة العاملة في حقل السياسة، لا سيما الفساد
- إنشاء لجنة للمساواة في أحزابها السياسية من أجل احترام مبدأ المساواة، بما في ذلك داخل الأحزاب نفسها التي تتألف من الرجال والنساء
- إدخال قواعد في أحزابها السياسية تنصّ على أن تقدّم الأحزاب، أثناء الانتخابات العامة، عدداً أدنى من المرشّحين من الرجال والنساء على حدّ سواء

2. تعزيز آليات الرقابة البرلمانية من خلال:

- الحرص على أن يتمتّع البرلمانيون بصلاحيّة التدقيق في كل واردات الدولة ونفقاتها
- صياغة تشريع ينصّ على الرقابة البرلمانية على استخدام الدولة للأدوات المالية المختلفة وإدارتها وتعزيز هكذا تشريع واعتماده، على أن يشمل المشتريات العامة والعقود والمنح والقروض
- سنّ تشريع يتضمّن معايير تلزم الحكومة رفع تقارير الى البرلمان حول الواردات والنفقات والمحصّلات
- سنّ تشريع يتضمّن معايير خاصة بالخدمة المدنية، مثل التعيين والتعويض والمساءلة
- إنشاء مكتب تدقيق مستقلّ يرفع تقاريره الى البرلمان ويتمتّع بسلطة التدقيق في كل الأقسام الحكومية وكل تقاريرها وعملياتها، ويتمتّع بسلطة طلب الوثائق والاستماع الى الشهود، ويكون واجبه رفع تقرير علني الى البرلمان بسرعة عن نتائج عمله.

3. الدعوة الى العمل مع شركاء مثل الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والعمل معها على إجراء أبحاث من أجل الارتقاء بتحليل المساواة بين الجنسين ومحاربة الفساد.



إنّ المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد عبارة عن تحالف عالمي من البرلمانيين الذين يعملون معاً لمحاربة الفساد، وتعزيز الحكم الرشيد، والحفاظ على سيادة القانون. إن المقرّ الرئيسي للمنظمة هو أوتاوا، كندا، ولدى المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد 53 فرعاً وطنياً في 6 قارات. تقوم المنظمة بدعم جهود أعضائها من خلال الأبحاث الأساسية، وبناء قدراتهم في مجال مكافحة الفساد على المستوى الدولي، ودعم أقرانهم على المستوى الدولي.

GOPAC, Global Secretariat
904-255 Albert Street
Ottawa, Ontario, Canada K1P 6A9
Tel: +1-613-336-3164
Fax: +1-613-421-7061